

تعرف المادة الاولى من ق ت ج (الوثيقة 1) التاجر كما يلي: "يعد تاجراً كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملاً تجارياً ويتخذ مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك. اعتمد المشرع الجزائري على الجمع بين شرطي مباشرة الأعمال التجارية من جهة وممارسة هذه الاعمال على سبيل المهنة من جهة أخرى. 1-1- الشروط الخاصة لاكتساب صفة التاجر: - مباشرة الأعمال التجارية على تجارية التكرار والاطراد(الاعتیاد): أي أن يقوم بالأعمال التجارية بصورة منتظمة ومستمرة ولا يكفي أن تكون بصورة عرضية فقط. - أن تكون ممارسة الأعمال التجارية على سبيل الامتحان: أي أن يكون العمل التجاري كمصدر رزق للتاجر ولإشباع حاجياته، مثلاً يقوم صاحب عقار بسحب سفتجات على مستأجره بقيمة الأجرة، لا يعتبر تاجراً وإن كان التعامل بالسفتجة هو عمل تجاري بحسب الشكل، ذلك لأنه يعيش من تأجير العقار وليس من سحب السفتجات على مستأجره. - عدم وجود نص تشريعي يقضي بخلاف ما جاء في المادة 1 ق ت ج، فقد تتوفر في بعض الأشخاص شروط اكتساب صفة التاجر لكن القانون يمنعهم من اكتسابها، - أصحاب المهن الحرة: كالمحامين، الموثقين، الأطباء. - الموظفين العموميين: الإداريين، المدرسين، الأمة، القضاة. - رجال الأمن: الشرطة، الحماية المدنية، الدرك، الجمارك، أفراد الجيش. 1-2- الشروط العامة لاكتساب صفة التاجر: الشروط العامة يشترك فيها التاجر مع الخواص والحرفيين: 1-2-1 أن يكون التاجر متمتعاً بالأهلية القانونية: الأهلية هي صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات القانونية، ولتحديد أهلية ممارسة الأعمال التجارية نتناول أهلية: الراشد، المرشد، الشخص المعنوي والمرأة المتزوجة. - أهلية الاتجار عند الراشد: لم ينص القانون التجاري صراحة على سن الرشد لكن بالرجوع للمادة 40 م ج نجدها تحدد الأهلية عامة: "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية، وسن الرشد 19 سنة كاملة" بشرط ألا يكون مصاباً بعارض من عوارض الأهلية التالية: الجنون، العته، السفه والغفلة حسب الم 42 و 43 ق م ج. - أهلية الاتجار عند القاصر المُرشد: انظر الم 5 ق ت ج (الوثيقة 1): يمكن للقاصر البالغ 18 سنة كاملة ممارسة التجارة واكتسابه صفة التاجر بعد حصوله على الإذن من والده أو والدته أو بناءً على قرار من مجلس العائلة تصادق عليه المحكمة. - أهلية الاتجار عند الشخص المعنوي: عقد إنشاء الشخص المعنوي هو الذي يحدد أهليته. - أهلية الاتجار عند المرأة المتزوجة: للمرأة المتزوجة ما للرجل من حرية التصرف في أموالها وفي الاشتغال بالتجارة، لها كامل الأهلية دون قيد بشرط توفر أهلية الإلتجار. حسب الم 8 ق ت ج (الوثيقة 1) تتحمل شخصياً بجميع التزاماتها كتاجر وتنفيذ العقود كما يمكن شهر إفلاسها إذا توقفت عن دفع ديونها. كما أنها لا تأخذ صفة التاجر من زوجها التاجر إذا مارست نشاطاً تابعاً له والعكس صحيح أيضاً (الم 7 ق ت ج الوثيقة 1) كأن تساعد في محله التجاري أو تعمل لحسابه، فهي تعد في هذه الحالة عاملة فقط. - أهلية الاتجار عند الأجانب: يمكن للأجانب ممارسة التجارة في الجزائر إذا توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون الجزائري كما يشترط عليهم أيضاً الحصول على رخصة من الهيئة المختصة ولائياً لممارسة التجارة. 1-2-2 أن يمارس التاجر نشاطه باسمه الخاص (الاستقلالية): لا يجوز استعمال الأسماء المستعارة أو أن يمارس التجارة مستتراً وراء شخص آخر يدير تجارته باسمه، لأن التجارة تقوم على الثقة والائتمان. لا يعتبر الأجير في المحل التجاري تاجراً لأنه تابع لصاحب العمل في عمله ويتقاضى أجرة منه (الم 7 ق ت ج الوثيقة 1). 2- التزامات التاجر: يلتزم التاجر بعدة التزامات منها: مسك الدفاتر التجارية والقيد في السجل التجاري. 1-2-1 مسك الدفاتر التجارية: الدفاتر التجارية هي سجلات يقيد فيها التاجر عملياته التجارية: حقوقه والتزاماته، إيراداته، صاداته. وهي عبارة عن وثائق محاسبية لا يمكن للتاجر الاستغناء عنها في إعداد حصيلته السنوية. - بيان سير الأعمال ومركزه المالي (مראה عاكسة). - وسيلة لإثبات العمليات التجارية بين التجار أنفسهم ومع المتعاملين معهم. - تحقيق مصلحة عامة تتمثل في مراقبة كل عملياته التجارية إذا كان في حالة تسوية قضائية، ويستفيد من الصلح الوافي، أما إذا كانت دفاتره التجارية غير منتظمة أو قام بإتلافها أو إخفاءها فغنه يعد مرتكباً لجريمة الإفلاس. - تحديد الضرائب المستحقة بناءً على ما تم تقييده في الدفاتر التجارية وإلا يخضع للتقدير الجزافي. 1-2-1 الأشخاص الملزمون بمسك الدفاتر التجارية: حسب ما جاء في نص الم 9 ق ت ج (الوثيقة 1): يلزم كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر بمسك الدفاتر التجارية. 1-2-2 أنواع الدفاتر التجارية: - الدفاتر الاجبارية (الإلزامية): دفتر اليومية ودفتر الجرد (انظر الم 9 والم 10 ق ت ج). - الدفاتر الاختيارية: دفتر المسودة، دفتر الاستاذ، دفتر الأوراق التجارية، دفتر الخزن، دفتر الصندوق، دفتر المراسلات. 1-2-3 تنظيم الدفاتر التجارية ومدة الاحتفاظ بها: (الم 11 والم 12 ق ت ج انظر الوثيقة 2). - حسب الم 11 ق ت ج: تسجل العمليات التي يجريها التاجر حسب تواريخها دون ترك أي فراغ أو بياض أو محو أو شطب أو حشو، كما يمنع أي تغيير أو نقل إلى الهامش، مراعاة الدقة والوضوح في تدوين المعلومات مع ضرورة ترقيم صفحات الدفاتر والمصادقة عليها من طرف المحكمة. - يجب الاحتفاظ بالدفاتر التجارية لمدة 10 سنوات، كما

يجب الاحتفاظ بالمراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة للمحل طيلة هذه المدة (الم 12 ق ت ج). 2-1-4 تقديم الدفاتر التجارية الى القضاء: يجوز للقاضي أن يأمر التاجر بتقديم دفاتره التجارية للمحكمة كما يجوز للخصوم طلب ذلك أيضاً. حسب ظروف الدعوى يمكن للقاضي قبول طلب تقديم الدفاتر للاطلاع الجزئي (التقديم) أو الاطلاع الكلي (التسليم) ، - الاطلاع الجزئي (التقديم) حسب الم 16 ق ت ج هو الاطلاع على الجزء الذي وردت فيه البيانات المتعلقة بالخصومة وذلك بحضور صاحب الدفتر التجاري وتحت إشرافه. - الاطلاع الكلي (التسليم) حسب الم 15 ق ت ج هو الاطلاع على كل ما محتوى الدفتر التجاري ويتم في ثلاثة قضايا وهي: الإرث ، القسمة والافلاس. 2-2- القيد في السجل التجاري: السجل التجاري هو سجل عام تقيد فيه بيانات كل تاجر (طبيعي أو معنوي) ونشاطه الجاري وكل ما يطرأ عليه من تغيير (تعديل ، وفاة ، شطب. تتم عملية القيد في السجل التجاري أمام جهة إدارية تتمثل في المركز الوطني للسجل التجاري مع اعتماد مصلحة أخرى للسجل التجاري على مستوى كل ولاية. تكمن أهمية السجل التجاري في كونه أداة إعلام للغير بنشاط التاجر ومركزه القانوني عن طريق الإشهار القانوني وأداة إحصاء التجار وبيان نوع نشاطهم التجاري. 2-3- الأشخاص الملزمون بالقيد في السجل التجاري: (انظر الم 19 والم 20 ق ت ج الوثيقة 2). بالإضافة الى ما جاء في الم 19 و 20 ق ت ج تضيف الم 4 من المرسوم التنفيذي المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري أن كل مستأجر مسير لمحل تجاري يخضع أيضاً للقيد في السجل التجاري. 2-4- آثار القيد في السجل التجاري: - كل شخص طبيعي أو معنوي مقيد في السجل التجاري يعد مكتسباً لصفة التاجر ويتمتع بحقوقه كتاجر. - حق التاجر في الاحتجاج تجاه الغير بما تم قيده السجل التجاري. - يترتب القيد الاشهار القانوني الاجباري للتاجر حيث يكون للغير الحق في الاطلاع على وضعية التاجر ومركز مؤسسته ونوع نشاطه، وبالنسبة للشركات يتم الاطلاع على محتوى العقود التأسيسية والتحويلات او التعديلات التي أجريت عليها والتصرفات القانونية التي أجريت على محلها كالبيع او الرهن. كما يمكن للتاجر استعمال رقم السجل التجاري في جميع مستنداته: الفواتير، طلباته، الدعاية، المراسلات. الخ. - تتمتع الشركة التجارية بالشخصية القانونية وتصبح لها الأهلية القانونية (الم 549 ق ت ج). 2-5- آثار عدم القيد في السجل التجاري: - عدم التمسك بصفة التاجر لدى الغير أو أمام الإدارات العمومية إذا لم يقيد اسمه خلال شهرين من ممارسة النشاط التجاري. - سقوط حقوقه كتاجر. - عدم الاحتجاج تجاه الغير بما لم يتم قيده من بيانات ضرورية في السجل التجاري. - الالتزام بالمسؤوليات والواجبات التي يتحملها التاجر جزاء الاخلال بالالتزام بالقيد.